

**داعية يفجر مفاجأة صادمة عن مدير جامعة الملك عبدالعزيز المقال**

كشف المعارض والداعية السعودي سعيد بن ناصر الغامدي، معلومات خطيرة تخص قضية عبد الرحمن اليوبي، مدير جامعة الملك عبدالعزيز، الذي تقرّر إعفاؤه من منصبه.

وقال الغامدي في سلسلة تغريدات عبر تويتر، إن اليوبي استخدم حسابه البنكي الشخصي مع حسابات الجامعة البنكية، برصيد يصل إلى ٥٠٠ مليون ريال، موضحاً أن معظم أساتذة الجامعة يؤكدون نزاهته، والجهات الأمنية تعلم ذلك، إلا أنّ“ ولي العهد محمد بن سلمان لا يطيقه، خاصة بعد نقده علمياً في مجلس أكاديمي لفكرة الفصول الثلاثة.

وأضاف: "ما يتعلّق بالحساب البنكي والـ ٥٠٠ مليون.. في عهد الملك عبداً كُلّفت شركة بن لادن بتوسيعة الحرم المكي لكن الشيخ صالح الحصين رحمة الله رئيس شؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي طلب من الملك أن لا يوكل الأمر فقط للشركة لوجود أخطاء هندسية تتعلق بالزحام والمخارج والممرات ونحو ذلك".

لكن الشيخ صالح الحصين رحمة الله رئيس شؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي طلب من الملك أن لا يوكل الأمر فقط للشركة لوجود أخطاء هندسية تتعلق بالزحام والمخارج والممرات ونحو ذلك.

وتابع: "هذه التوسعة لأهم مكان مقدس لدى المسلمين لا ينبغي أن تكون الشركة منفردة بتحطيط التوسعة بل يجب الاستعانة بالمراكز البحثية في الجامعات وأساتذتها فأعجب الملك عبدالعزيز بالفكرة وكل وزير التعليم العالي السابق خالد العنقرى بذلك".

وأكمل: "عمل العنقرى مناقصة للجامعات ففازت جامعتي طيبة ثم الملك عبدالعزيز وكان المبلغ المرصود للمشروع ٥٠٠ مليون طلب العنقرى من مدير جامعة طيبة السابق منصور النزهه التعاون معه بشكل شخصى؛ لإرساء المشروع على طيبة وسرعة إنجازه، فطلب د. النزهه تكليفاً مكتوباً بذلك لكي ينفذ. فغضب العنقرى منه".

بحسب الغامدي، تواصل العنقرى مع اليوبي وطلب منه أن يفتح حساباً ليحوال الوزير ٥٠٠ مليون عليه والصرف بأمره شخصياً، وكان هذا الإجراء متبعاً أيام العنقرى مع معظم مديري الجامعات، فوافق اليوبي على ذلك، ولم يطلب تكليفاً كتابياً لأن العرف كان حينها جارياً بذلك.

وختم قائلاً: "ما طمأن اليوبي علمه بأن الحركة البنكية مرصودة سواء المبلغ المودع وأين ولمن صرفت المبالغ وفق توجيهات شفوية من العنقرى المقيم حالياً في الخارج.. فلماذا لا يتم الكشف عن حساب العنقرى ومن أين أتت الأموال وأين ذهبت بدلاً من التضحية باليوفي الذي أثبت الادعاء براءته في مقطع مشهور؟".

يُشار إلى أن "أمراً ملكياً" بالسعودية، صدر في نهاية أكتوبر الماضي، بإعفاء الدكتور عبد الرحمن بن عبيد اليوبي مدير جامعة الملك عبدالعزيز من منصبه، بناءً على ما رفعته هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عن ارتكابه لجرائم استغلال نفوذ الوظيفة لمصلحة شخصية، والاختلاس من أموال جامعة الملك عبدالعزيز وغسل الأموال والتزوير، على حد نص ما أعلنته السلطات.

ونصّ الأمر الملكي على تولي هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، استكمالاً لإجراءات النطامية الازمة بحقه.

في الوقت نفسه، أفادت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد السعودية، أن الهيئة اتخذت إجراءات التحري

والتحقق بشأن ما أسمتها تجاوزات البوبي؛ بعد أن توصلت لمعلومات تفيد بارتکابه تجاوزات في الجامعة مستغلًا نفوذه الوظيفي.

وقالت الهيئة، إنّها راجعت المعلومات التي توصلت إليها، وادّعت تورّط مدير الجامعة باستغلال النفوذ والسلطة، والقيام بالعديد من التجاوزات، منها ما يخصّ التعاقدات في مجال الاستشارات، والإشراف على المشاريع والبحوث، إضافة إلى استغلال التفويض على عدد من حسابات الجامعة البنكية.

وأضاف، أنّ أبرز الجرائم المرتكبة من قبل مدير الجامعة، تتمثل في استغلال النفوذ الوظيفي، والتفويض الممنوح له على عدد من الحسابات البنكية للجامعة السعودية والتحويل منها، وكذلك جرائم غسل الأموال من خلال تحويل الأموال المختلسة، وشراء العقارات، بالإضافة إلى جرائم التزوير، عن طريق إبرامه عقوداً صورية وتضمينها بيانات مخالفة للواقع، وذلك بهدف الاستيلاء على المال العام.

وكان ناشطون قد تداولوا صورةً مسربةً من خطاب مكافأة ضخمة، تم تقديمها لرئيس جامعة الملك عبدالعزيز.

وبحسب الصورة المسربة من الخطاب، حصل "البوبي" على مبلغ (40) مليون ريال؛ مكافأةً على تقديم بحث استشارة فنية للكليات العلوم الطبية التابعة لوزارة التعليم العالي السعودية.

كما أظهرت صور مستندات، عشرات المُوظفين والمُدرسين بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، كلّهم يحملون نفس اسم العائلة "البوبي"، في إشارة إلى الفساد الذي استشرى على مستوى التوظيف والانتدابات داخل الجامعة "العمومية".